الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: *علوم المالية والمحاسبة.*

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي)

إعداد الطالبتين:

-بن صوشة عائشة

-حفاف وهيبة

تحت عنوان

دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية

-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

لجنة المناقشة

صباح زروخي	جامعة المسيلة	رئيسا
أمال خضور	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
ريمة بلفيطح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم
٢٥
ابراهيم المهوري

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولا، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر لنا أمرنا، وخفف عنا وزرنا وأحلل عقدة من لساننا، وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع، ملكا لملوكيته إستعنا وعليه توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة **خضور آمال**، التي ساعدتنا في اختيار الموضوع وقبولها الإشراف على هذا العمل، وتقديمها لنا النصائح القيمة وتوجيهنا طيلة فترة البحث .فبارك الله فيها.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل وتقييمه.

كما نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا البحث من قريب أومن بعيد.

إهداء

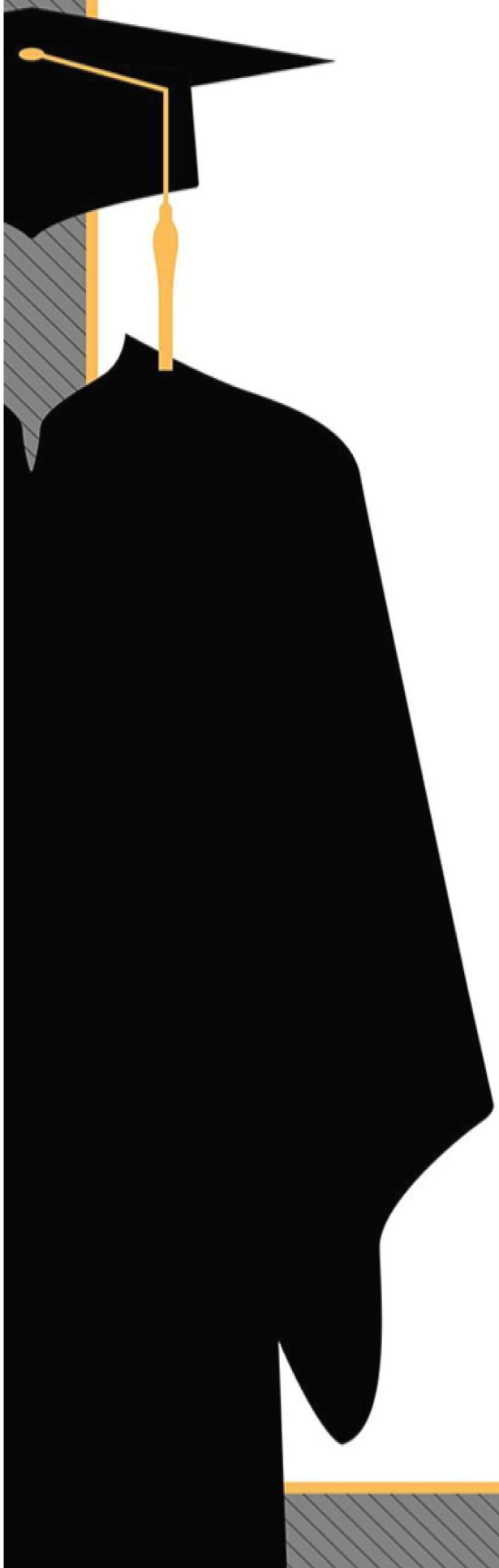

أهدي هذا العمل القيم إلى أعز إنسانيين في الحياة

أمي وأبي حفظهما الله

وإلى إخوتي حفظهم الله

وإلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهم

وإلى جميع العائلة صغيرها وكبيرها

والى زميلاتي وزملائي وفقهم الله

وكل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

لكم جميعا أهدي هذا العمل.

الطالبة عائشة بن صوشة

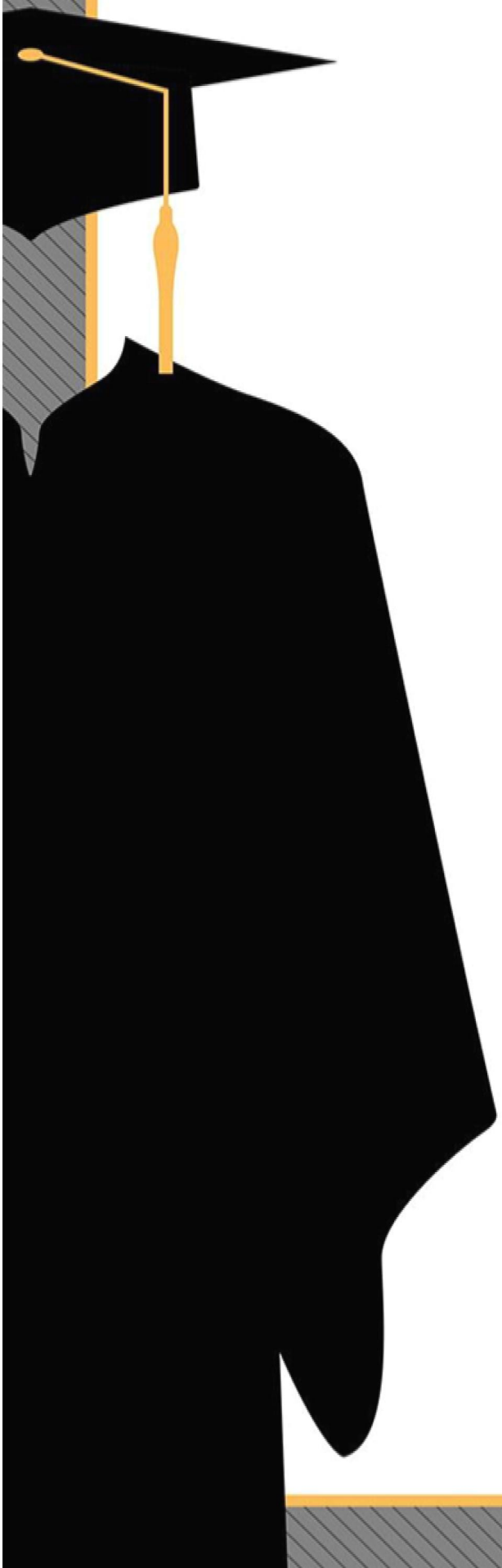

إهداء

أهدي هذا العمل القيم إلى أعز إنسانيين في الحياة

أمي وأبي حفظهما الله

وإلى إخوتي حفظهم الله

وإلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما

إلى جميع العائلة صغيرها وكبيرها

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

لكم جميعا أهدي هذا العمل

الطالبة حفاف وهيبة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
قائمة الاختصارات	VI
مقدمة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية، القروض والتحليل المالي	
تمهيد	08
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	09
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية	09
المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية	09
المطلب الثالث: أهمية البنوك التجاري	10
المطلب الرابع: وظائف البنك التجاري	11
المبحث الثاني: ماهية القروض	14

المطلب الأول: تعريف القروض	**14**
المطلب الثاني: خصائص القروض	**14**
المطلب الثالث: أنواع القروض ومعايير تصنيفها	**15**
المطلب الرابع: إجراءات منح القروض	**16**
المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في منح القروض	**18**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي	**18**
المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه	**20**
المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي	**23**
المطلب الرابع: دور التحليل المالي في منح القروض	**26**
خلاصة الفصل الأول	**34**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**37**
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**37**
المطب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**41**

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**42**
المبحث الثاني: دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**46**
المطلب الأول: الشروط الأساسية لمنح القروض	**46**
المطب الثاني: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**47**
المطلب الثالث: دراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك بدر	**49**
خلاصة الفصل الثاني	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المراجع	**72**
الملاحق	**75**
الملخص	**76**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر الفلاحي	**52**
02	مخطط التمويل الخاص بمشروع المستثمر الفلاحي	**53**
03	جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة	**54**
04	الميزانية الافتتاحية	**56**
05	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات جانب الخصوم	**56**
06	الميزانية التقديرية لثلاث سنوات جانب الأصول	**58**
07	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم	**59**
08	الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول	**59**
09	مؤشرات التوازن المالي	**60**
10	النسب المالية	**63**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	45

قائمة الاختصارات

الرمز	المصطلح
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العامل
TR	الخزينة

مقدمة

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها في كل بلد بحيث يهدف إلى التطوير والتجديد، كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة والبحث عن عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها ومن بين هذه المؤسسات" البنوك" والتي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد والتي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، وتتمثل وظيفته الأساسية في منح القروض وكذلك استقبال الودائع.

وتعتبر عملية منح القروض أهم نشاط رئيسي للبنك، والغاية من وجوده وذلك باستعمال وسيلة جوهرية وهي التحليل المالي.

فالتحليل المالي يعد من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية والمحاسبية الاقتصادية، بحيث يمكنها من تقييم معظم قراراتها المالية .

وأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارات مختلف الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بأمس الحاجة إليها.

والتحليل المالي بمفهومه البسيط هو عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية، ومن انسب الوسائل في تشخيص نقاط القوة والضعف التي تواجه المنشآت ويساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية . يعتبر أداة لتحليل المعلومات وكذا قياس المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، ومن شانها أن تعرقل السير العادي لعملية منح القروض، ونظرا للدور الذي يكتسبه التحليل المالي في منح القروض الائتمانية كموضوع للدراسة

1-طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

❖ ***ماهو دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية؟***

تتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ✓ هل تعتبر البنوك التجارية الملجأ الأمثل للحصول على القرض؟

- ✓ ما هي مخاطر منح القروض؟
- ✓ ما هي طرق الوقاية من المخاطر؟
- ✓ هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض من طرف البنوك؟
- ✓ هل بواسطة التحليل المالي يمكن لنا معرفة الاختلالات والتوازنات المالية وكذا مردودية المشروع؟

2-فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- ➢ تعتبر البنوك هي الملجأ الأمثل للحصول على القروض لام وظيفتها الأساسية هي منح القروض.
- ➢ تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة تتمثل في تقييم الضمانات بالشكل الأكثر من اللازم و تخطي قواعد منح القروض المعمول بها في البنك وكذا تجديد القروض أوتوماتيكيا بمبلغ أكبر من اللازم.
- ➢ هناك عدة طرق للوقاية من المخاطر منها السير الذاتي للحوادث وضع وكالات التامين متابعة الملفات
- ➢ يعتبر التحليل المالي الأداة الأساسية في منح القروض من طرف البنك.
- ➢ التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة لما له من دور كبير في تحقيق المردودية و معرفة الاختلافات والتوازنات المالية التي تواجه المؤسسات المالية، كما له دور أيضا في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.

3-أهمية الدراسة:

لقد حاولنا في إطار دراسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في البنك وهي مصلحة القرض، وذلك من خلال معرفة كل الإجراءات والآليات المتعلقة بمنح القروض،حيث تعد هذه الأخيرة

ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام كما يعتبر التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد البنك على كيفية منح القروض الائتمانية.

4- أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث، واختبار صحة الفرضيات المطروحة، تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ➢ إظهار مدى أهمية البنوك التجارية.
- ➢ إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدى فعاليته في اتخاذ قرار منح القروض.

- تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية وكيفية تسييرها للقروض.

5- حدود الدراسة من أجل الإلمام بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة كانت حدود البحث كما يلي:

- الحدود المكانية: اختصر المجال المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة المسيلة-.

- الحدود الزمانية : تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة 1 سبتمبر الى 15 سبتمبر 2020.

6- أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- ✓ طبيعة التخصص الذي تدرسه يتلاءم مع الموضوع.
- ✓ كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض.
- ✓ علاقة الاستثمار بالبنوك علاقة وطيدة، فبدون الأموال لا وجود للاستثمار ولا للتطوير ولا للعمل، وبالتالي لا تنمية بدون استثمار، فبوجود الأموال تستمر الحياة وتتطور خاصة من الناحية الاقتصادية.
- ✓ الرغبة في معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستعملة، من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

7- صعوبات الدراسة

نظرا لإجراءات الحجر الصحي المتبعة من طرف الدولة بسبب تفشي فيروس كورونا فأننا لم نتمكن من استخراج مراجع كثيرة من المكتبات وكذا صعوبة التواصل مع الزملاء، بالإضافة إلى صعوبة تنقلنا واستقبالنا في المؤسسة محل الدراسة وإجراء دراسة تطبيقية مفصلة لهذا الموضوع .

8- منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة البحث،

هذا المنهج يساعدنا في تحليل المعلومات واستخلاص أهم النتائج والملاحظات، حيث أن دراستنا تقوم بوصف مفصل في كيفية منح القروض الائتمانية ومكانة التحليل المالي.

9- الدراسات السابقة:

يحتل التحليل المالي اذهان العديد من الباحثين والاقتصاديين وكثير من الملتقيات والدراسات ومن ضمن هذه الدراسات وقع الاختيار على بحثين لاستخدامهما كدراسة سابقة لتطرقهما لدور التحليل المالي في منح القروض.

❖ **الدراسة الأولى:**

دراسة لـ: بن مالك عمار هي عبارة رسالة ماجستير بعنوان المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداة ،بن مالك عمار، دراسة حالة السعودية، (2006- 2010) ، حيث تعرض الباحث لمفاهيم متعلقة بالتحليل المالي حيث استعمل المنهج الوصفي التحليلي ذلك من اجل وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، حيث حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية: هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعها الحديث كفيل لتقييم عادل لأسهم الشركات وفقا للمؤشرات تقييم الأداء؟

وقد هدفت هذه الدراسة لوضع علاقة تكامل وظيفي في التحليلين بطابعهما الحديث مع إبراز إيجابيات التكامل وهما أساسيان في التحليل المالي. وكذا إبراز حدود المنهج للتحليل المالي و تحديد دور المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء.

وقد توصل الباحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحليل المالي هو السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي. كما يعتبر قاعدة لبناء إستراتيجية جيدة للاستثمار نظرا لاعتماده على أهم القواعد المالية.بالإضافة إلى أن التحليل المالي يعطي نتائج تحليلية بالشكل اللازم يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى هدفه.

❖ **الدراسة الثانية:**

دراسة مريم عتاب مذكرة ماستر: دور التحليل المالي في إدارة المخاطر البنكية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2012-2013 .
حيث تطرقت الباحثة إلى مفاهيم مرتبطة بالتحليل المالي وكيفية منح القروض.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن التحليل المالي يعتبر المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف، لان التوازن المالي لمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي.كما يعتبر الأداة الهامة بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.

10- مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة:

إن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة يتمثل فيما يلي:

بالنظر لما تم عرضه بخصوص نتائج الدراسات السابقة في مجال التحليل المالي ومنح القروض الائتمانية في البنوك التجارية ،يتضح أن الدراسات السابقة عالجت الموضوع في الجانب التطبيقي باستعمال الاستبانة وكذا دراسة الحالة، وبالتالي تميزت دراستنا عن سابقاتها في جانبها التطبيقي كوننا قمنا بدراسة الموضوع من الناحية التطبيقية وذلك بدراسة ميدانية لقرض استغلال(قرض الرفيق) من خلال إيضاح لكيفية منح قرض وقبوله من طرف البنك.

11- تقسيمات الدراسة:

تبعا للأهداف المتوخاة من الدراسة، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية المطروحة ، تم تقسيم البحث إلى فصلين ، تسبقهم مقدمة تم فيها طرح الإشكالية وإظهار التصور العام للبحث.

حيث تناولنا في **الفصل الأول** المعنون بـ:**الإطار النظري للبنوك التجارية، القروض والتحليل المالي**

ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية البنوك التجارية، تعرضنا فيه إلى نشأة ومفهوم البنوك التجارية وأهمية البنوك التجارية ووظائفها.

أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان مفاهيم أساسية حول القروض، فقد تم التعرض فيه إلى تعريف القروض، خصائص القروض، أنواع القروض ومعايير تصنيفها، إجراءات منح القروض.

أما فيما يخص المبحث الثالث بعنوان دور التحليل المالي في منح القروض، وقد تناولنا فيه نشأة ومفهوم التحليل المالي، أهمية التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه، أدوات وأساليب التحليل المالي، دور التحليل المالي في منح القروض.

أما **الفصل الثاني** الذي كان معنون ب **دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

فقد تناولنا فيه مبحثين حيث في المبحث الأول الذي كان بعنوان ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، تطرقنا فيه إلى: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أما المبحث الثاني الذي كان بعنوان دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية فقد تناولنا فيه إلى: الشروط الأساسية لمنح القروض وعملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك بدر.

وفي النهاية خاتمة عامة والتي تضمنت أهم نتائج الدراسة النظرية ، متبوعة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها أن تساهم في إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في منح القروض في البنوك التجارية ، وأخيرا اقتراح آفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تدفع الباحثين للبحث في هذا المجال .

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك التجارية، القروض والتحليل المالي

تمهيد

ظهرت البنوك التجارية تلبية لحاجة الإنسان في إيجاد أماكن لحفظ أمواله وبدأت كمؤسسات خاصة تتقاضى فائدة على الأموال المودعة لديها، ولكن باتساع نطاق الارتباطات التجارية بين الأفراد وهذه الهيئات زاد نشاط هذه المؤسسات وأصبحت عبارة عن مصارف تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني. سنحاول في هذه الدراسة النظرية عرض الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض والتحليل المالي ودوره في منح القروض الائتمانية .

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك نظرا للدور المهم الذي تؤديه في تعبئة المدخرات وكذا تمييزها بوظيفة خاصة وهي خلق النقود، والتي من خلالها تستطيع التأثير على العرض النقدي والكتلة النقدية في الاقتصاد.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق.م أما الإغريق قد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات حفظ الودائع ومنح القروض،

أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلاتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في برشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها وهي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك مع عمولة.[1]

وتدريجا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يحسب و إن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيارفة تلقي القبول العام ؛ وبتطور العمليات المالية أصبح التهافت على الأموال كبيرا وأصبح البنك يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسب عالية لان البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيارفة ؛ فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع؛ أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة؛ منذ ذلك التاريخ بدا عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما يجعل بظهور القوانين المنظمة لعمل البنوك وقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية.[2]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

أطلقت كلمة بنوك تجارية في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويلا قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويل لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية أو لهيئات خاصة أو

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في الاقتصاد والنقود والبنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛1992؛ ص 24.
[2] احمد حشيش عادل، **اقتصاديات النقود والبنوك**؛ ط 3، دار النشر للفكر، بيروت،1999، ص 28.

حكومية، وكلمة بنك هي كلمة إنجليزية Bank وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها.

ويعرف المصرف بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء؛ وبهذا المعنى فان المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة التي تمثل جهات الفائضة وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات وحكومة التي تمثل وحدات العجز، وبنفس الوقت تقدم البنوك التجارية خدمات حديثة ومتنوعة لعملائها تتمثل في تحويل العملات وتقديم استثمارات للعملاء ودفع أجور الماء والكهرباء وإدارة المحفظة المالية نيابة عن العملاء ومنح البطاقة الائتمانية وتأجير الخزانات الحديدية وخصم الأوراق التجارية كالسندات والكمبيالات وتحصيل مستحقات العملية ودفع الديون المترتبة عليه.[1]

كما تعرف البنوك التجارية _ ويطلق عليها اصطلاح " بنوك الودائع" _ بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

وتعتبر البنوك التجارية أقدم البنوك نشأة، ومن ثم فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي بحكم عددها وحجمها، لذا يشبه أي نظام مصرفي بالهرم الذي يمثل قمة البنك المركزي، بينما تتمثل قاعدته في البنوك التجارية.[2]

كما أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب والقصيرة الأجل وتقدم الائتمان قصيرة الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.[3]

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية

يكتسي هذا البنك أهمية كبرى في الجهاز المصرفي؛ وعادة يعبر اصطلاح البنك التجاري عن البنك بشكل عام دون قصد نوع محدد بذاته؛ كما يحتل ثاني رتبة في هرم هذا الجهاز وترجع أهمية البنك التجاري لعدة اعتبارات هي:

[1] هيلعجمي جميل الجنابي؛ **النقود والمصارف والنظرية النقدية**؛ ط2، دار وائل للنشر،الأردن؛ 2001، ص110.
[2] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 20.
[3] متولي عبد القادر ،**اقتصاديات النقود و البنوك** ،ط2،، دار الفكر، عمان، 2014، ص 58.

- ✓ البنك التجاري أكبر الوسطاء الماليين وأقدمهم وقد أدى هذا السبق الزمني بظهورها قبل بقية المؤسسات المالية إلى تميزها في بعض أنواع مكونات الخصوم؛ مثل الودائع الجارية على وجه الخصوص والأنواع الأخرى بشكل عام؛ وعلى الرغم من وجود الودائع الجارية في المؤسسات المالية الأخرى فان التميز يتضح بارتفاع النسبة.
- ✓ كما تتميز بوظائفها التخصصية الأخرى؛ كفتح الاعتمادات المستندية للزبائن؛ وجلب مختلف الادخارات؛ وتمويل أنواع عديدة من الاستثمار.
- ✓ الدور الهام لها في التأثير على العرض الكلي للنقود؛ فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بإنشائها أيضا؛ وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد؛ الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية؛ ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك.[1]

المطلب الرابع: وظائف البنك التجاري

تعددت وظائف البنوك التجارية وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن ومن هذه الوظائف:

1 _قبول الودائع بشتى أنواعها:

تعتبر الوظيفة أعلاه من أقدم الوظائف و أهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها، لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع .

و يعني قيام المصرف بقبول الودائع هو أن يتلقى مبلغا معينا من العملة الوطنية و ذلك مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ أن يرد المبلغ إليه بناء على طلبه وفي أي وقت يشاء، إذ تمثل الوديعة تعهدا من البنك لصاحب الوديعة تعهدا في رد مبلغ الوديعة أو أي مبلغ يطلبه المودع في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت يرغب فيه المودع بذلك .

إن أهم ما يميز البنوك التجارية من غيرها من بنوك متخصصة هو قبولها للودائع المصرفية على اختلاف أنواعها وكما يلي:

أ- ودائع تحت الطلب:

هي حسابات بنكية تمنح المودع القدرة على التعامل بالشيكات من منحه دفتر شيكات أو الحساب الجاري، و يمتاز هذا النوع من الودائع بقدرة العميل(المودع) على القيام بعمليات السحب و الإيداع و التحويل دون قيود

[1] عبد القادر خليل ،**مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص112.

زمنية، حيث يلتزم البنك بالدفع عند الطلب نقدا أو من خلال الشيكات أو استخدام البطاقات المصرفية عند إصرار الأمر بذلك من قبل المودع، لذلك فان البنوك التي تدفع نسبة فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في حالات استثنائية نادرة لذلك تدرج ضمن الحسابات غير مستوفية الفوائد نظرا لسيولتها العالية إذ أن ارتفاع أهميتها النسبية في ميزانية البنك دون غيرها من الودائع الأخرى تتطلب منه الاحتفاظ باحتياطات نقدية سائلة تتناسب حجمها و ذلك لتجنب تعرضه لمخاطر السيولة .[1]

ب-ودائع التوفير:

و هي ودائع للأفراد تودع في صناديق البريد و أحيانا في البنوك لصالح هذه الصناديق و يقوم الصندوق بتقديم دفتر توفير للمودع يسجل فيه سحوباته أو إيداعاته، و لا تتجاوز الوديعة قيمة نقدية معينة، و يدفع عليها فائدة. والودائع بهذا الشكل لا تقتصر على الأفراد أو المشروعات ولكن تقوم بها الحكومات أيضا، كما قد يكون الإيداع في البنوك التجارية المحلية بالعملة المحلية أو يكون الإيداع بأحد العملات الأجنبية، أو قد يقوم أجانب غير مقيمين بإيداع مبالغ نقدية سواء بالعملة المحلية أم العملة الأجنبية في البنوك المحلية، وبالعكس قد يقوم المواطنون بإيداعات لدى البنوك التابعة للدول الأخرى سواء في الخارج أو في فروع البنوك الأجنبية في الدول نفسها ، وذلك وفقا للوانين المعمول بها في الدولة.[2]

2-منح الائتمان:

الائتمان هو عملية توظيف موارد المصرف في إطار سياسة واضحة بغرض تحقيق اعلى عائد بأقل مخاطر ممكنة.

وهي مهمة أساسية لدى البنوك التجارية ،وتتمثل في منح قروض بشكلها النقدي الورقي أو بشكلها النقدي المصرفي للأفراد و رجال الأعمال والشركات لمدة قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل حسب عقد القرض، مع قبول دفع نسبة فائدة تحدد مسبقا.[3]

3-خصم الأوراق التجارية:

يقوم المنتجون و تجار الجملة ببيع منتجاتهم بالأجل وهذا متعارف عليه الآن، حيث يلتزم المشترون بدفع ثمن مشترياتهم بعد مضي مدة محددة من تاريخ الشراء ألا تتجاوز السنة الواحدة، ويتم ذلك بموجب كميات أو سندات إذنيه، ولكن قد لا يستطيع المنتجون و تجار الجملة الانتظار حتى تستحق الأوراق المالية فيقدم المنتج

---

[1] طاهر فاضل البياتي، **النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، ط1، دار وائل النشر،الأردن، 2013، ص155- 156.

[2] متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[3] سليمان بقواسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 117.

أو الشخص المستفيد من الورقة التجارية هذه الورقة إلى المصرف التجاري، بعد أن يظهرها لمصلحته، ويصبح المصرف هو المستفيد .

4 –تحصيل الشيكات والكمبيالات:

مارست البنوك التجارية وضيفة تسوية النقود بين عملائها عن طريق المقاصة و تغيير مركز حسابات العملاء بالمبالغ المختلفة المدينة والدائنة من خلال القيود الكتابية التي تتم داخل البنوك، دون أن يكون هناك حاجة إلى تداول كميات كبيرة من النقود خارج البنوك، و تتمثل هذه التسوية التي تؤديها المصارف في تحصيل الشيكات و الكمبيالات و الأوراق التجارية المختلفة، مقابل حصول المصارف التجارية على عمولة التحصيل تغطي بها نفقاتها الإدارية المختلفة و تحقق الربح الذي تسعى إليه.

5 –إصدار الكفالات المصرفية:

بقيام البنك التجاري بإصدارها نيابة عن عميلها مقابل نسبة تأمينات وعمولة نقدية بسيطة منه، وتتمثل قيمة الكفالة والتي من شانها تحقيق وفورات نقدية للعملات للقيام بالوفاء بالتزامات المترتبة عليهم نتيجة لقيامهم بتنفيذ المشاريع المختلفة، وبالتالي فان لإصدار الكفالة المصرفية أهمية كبيرة باعتبارها أداة تمويل غير مباشرة عند استخدامها في نطاق الاشتراك في المشاريع والعطاءات المختلفة.

6–تقديم الخدمات الإلكترونية من خلال:Online Banking

حيث يتيح البنك لعملائه القدرة على تنظيم و إدارة حساباتهم باستخدام الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت إضافة إلى إتمام عمليات الدفع والتسديد و تزويدهم بكشوفات حسابية تبين أوضاعهم المالية و قيمة دفعاتهم أو مستحقاتهم، وتسديد مستحقاتهم (فواتير الكهرباء، الماء) و إجراء تحويلات مالية بغض النظر عن مكان العميل وغير ذلك من خدمات .

7–تقديم التسهيلات الائتمانية والاستشارات للعملاء:

إضافة إلى قيامها بالتوسط في عمليات بيع وشراء الأوراق المالية وحفظها وإتاحة الفرص الاستثمارية للعملاء من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية.

8–خلق النقد من خلال نشاطها الائتماني:

حيث تقوم البنوك التجارية بالتأثير على كمية المعروض النقدي من خلال عملياتها الائتمانية وسيتم توضيح ذلك في الفصل اللاحق.[1]

[1] طاهر فاضل البياتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 158-159- 160.

المبحث الثاني: ماهية القروض

يعتبر القرض من أهم الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك، وهو أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثير على مستوى البنك و المؤسسة المالية الوسيطة، بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه .

المطلب الأول: تعريف القروض:

القرض المصرفي هو أقدم وابسط صور الاعتماد المصرفي وفيه تسلم النقود مباشرة إلى العميل أو تقيد في الجانب الدائن في حسابه والعقد هو عقد قرض عادي يتضمن بيان الفوائد والعمولة.

ومن المادة 32من القانون البنكي الصادر في 19 أوت 1986 يعرف القرض كما يلي:

<<القرض هو كل عقد بمقتضاه المؤسسة المتخصصة في هذا المجال بتعهد مؤقت بوضع مبلغ معتبر تحت تصرف شخص طبيعي أو معنوي، مقابل التزام هذا الأخير بالإمضاء.[1]

كما يعرف القرض على انه هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل.[2]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

القرض هو منح أموال (بضاعة أو نقود) من الدائن (المتمثل في البنك) للمدين (المتمثل في الأفراد أو المؤسسات ....) أو بعده بمنحها أو يلتزم بضمانه مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد، فهو وضع الثقة في المفترض على تسديد مبلغ القرض ووقت استرجاعه، وعلى المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد أي تاريخ استحقاقه و الثقة أي ثقة الدائن بالمدين، حيث ان هذا العنصر الأخير أساسي لا بد من توفره ما بين المقرض والمقترض حتى يتم منح القرض .

المطلب الثاني: خصائص القروض

يتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحد في عدة نقاط وهي: المبلغ، الفائدة، الضمانات والمدة.

1- المبلغ: هو مقدار المال الممنوح للمقرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق.

2- الفائدة: وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة.

---

[1] عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان** ، دار وائل للنشر،عمان، 1999،ص 31.

[2] مصطفى عمان، **القانون التجاري ، العقود التجارية وعمليات البنوك**، الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 177.

3- الضمانات: تتمثل القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات عندما لا يستطيع العميل تحديد القرض، تأخذ المؤسسة المقترضة تلك القيم.

4- المدة: هي الوقت أو الأجل الذي يمنح للمستفيد تسديدها عليه وتصنف إلى 3 أقسام:

- المدة القصيرة لا تتعدى سنتين (18 شهر في القانون الجزائري)
- المدة المتوسطة تتراوح ما بين (18 شهرا و7 سنوات)
- المدة الطويلة تتراوح ما بين (7 سنوات على الأقل و20 سنة على الأكثر) .[1]

المطلب الثالث: أنواع القروض ومعايير تصنيفها

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة من أهمها: من أهمها الائتمان، الغرض من الحصول على القروض، الجهة المانحة للقروض، المستفيد من القروض، والنشاط الممول.

1-<u>أنواع القروض حسب النشاط الممول</u>:

وتنقسم القروض إلى:

أ- **قروض إنتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضادة.

ب- **قروض استهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك، وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات، من اجل حيازة السكنات والسيارات.....الخ.

2-أنواع القروض حسب الغرض من القرض:

تنقسم القروض إلى:

أ- **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

ب- **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.

ج - قروض صناعية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط الصناعي.

3-<u>أنواع القروض حسب المستفيد من القرض</u>:

وتنقسم القروض إلى:

أ- **القروض الخاصة:** إذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا.

---

[1] مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم، **<u>دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات</u>**، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004 -2005، ، ص22.

ب- **القروض العامة:** إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تفترض الأموال من المصارف ومن الخارج يكون القرض عاما.

4-**أنواع القروض حسب الجهة المانحة للقروض:**

وهذا التقسيم للقروض هو تقسيمها حسب المصارف، فهناك ائتمان تجاري، ائتمان صناعي، ائتمان.

5-**أنواع القروض حسب مدة القرض:**

التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

6-**أنواع القروض حسب الضمانات المقدمة:**

والضمان المقدم هو الذي يضمن للمصرف رجوع أمواله الممنوحة كقرض وهو نوعين:

أ-قروض بضمانات شخصية:

ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فمنه نستنتج أن أساس الضمان الشخصي يقوم به المدين شخصيا لكن يطلب طرف ثالث للقيام بدور الضمان.

ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة، الضمان الاحتياطي.

ب – قروض بضمانات حقيقية:

وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين، و تتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع و التجهيزات و العقارات، والمصرف له صلاحية ببيع الشيء المقدم كضمان و ذلك في حالة استحالة استرداد القرض بعد مرور 15 يوم من تاريخ إبلاغ المدين وتأخذ هذه الضمانات شكلين هما : الرهن الحيازي، الرهن العقاري.[1]

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:

1-**البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة في جذب العملاء والبحث عن القرض لتشويق القروض.

2-تقديم طلبات الإقراض:وتقديم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

[1] **مرجع نفسه** ، ص23,24.

3 –الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات النقدية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل ألانتمائي وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك الدولة.

4–**التقييم:** يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن منافع التكاليف من منطق معايير التقييم المرفق بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5–**التفاوض:** بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والني تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض.

6–اتخاذ القرار والتعاقد:بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز العقد للتوقيع.

7–سحب القرض و تنفيذ الالتزام التمويلي و المتابعة:حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، و يتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية و يجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8 –استرداد الأموال: عند استحقاق الأصل والأقسام يتم تحصيل القرض.

9–**التقييم اللاحق:** وهنا معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط الضعف لتلاقيها مستقبلا.

10–بنك المعلومات:من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود و البنوك**، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص 134،136.

المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في منح القروض

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، يهدف إلى فحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة وهذا من خلال الدراسة المالية المتبعة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال، وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخد القرار يجب أن يكون حذرا في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة.

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة بين 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي، وقد كان للفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور الشركات و وسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية الشركات حيث تكونت فرنسا لسنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد، و تأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي .[1]

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معية أو سنة) إلى تحويل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للشركة لعدة سنوات

[1] ناصر داودي عدون :**تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي الجزء 1** ، دار الهداية العامة، عمان، الأردن، 1998، ص 13.

متعاقبة أقلها 3 سنوات والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في الشركات التي تطور نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

الفرع الثاني: أسباب نشأته

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقسيم أداة الشركات حيث يمكنها تلخيصها في الآتي:

1- **الثروة الصناعية و ظهور الشركات الكبيرة:** أدت الثروة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة خاصة منها شركات المساهمة و التي يكون فيها انفصال بين الإدارة و الملاك أو المساهمين .

2- **التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية:** رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة .

3- **الفساد الكبير:** ساد الفساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم مما عجل بالبحث عن أداة تراقب وتتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

4- **ظهور الائتمان لمصدر للتمويل:** حيث أن شركات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التحويل من عدمه بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

5- **ظهور البورصات خاصة بالأوراق المالية:** إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.[1]

الفرع الثالث: مفهوم التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في منح القروض ويعرف كالتالي:

-يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في

[1] السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 36.

الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أي مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.[1]

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشاة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنشاة وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات أو تساعد أيضا في تقييم أداء المنشاة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.[2]

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات.[3]

ومنه نستخلص أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات المالية للحصول على معلومات يتم استخدامها في اتخاذ القرار وتقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية.

ونستطيع القول أيضا بأن التحليل المالي عبارة عن تحويل الكم الكبير من البيانات والأرقام إلى كم اقل يستخدم لتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف وتحديد مسبباتها وتحديد التهديدات التي تواجه المؤسسات.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه

لا شك أن أهمية التحليل تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشاة الجغرافية أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابة فعالة هي التحليل المالي وينقسم التحليل المالي إلى عدة أنواع من حيث النطاق والشمولية والشكل، حيث الاستعمالات الواسعة للتحليل جعلت منه مجال اهتمام للكثيرين لغم اختلاف أهدافهم وحتى نفهم استعمالات التحليل بدقة يجب علينا تحديد الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي:

تعد أهمية التحليل المالي من كونه أداء رئيسية لتوفير البيانات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وإنتاجها السياسات التي من شانها الحفاظ على المركز المالي للمنشاة وتتمثل فيما يلي:

---

[1] عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 157.
[2] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص157.
[3] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص2.

– يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار والبيانات والمعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية وتقويم أداء منشآتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم ونمو المنشاة وحمايتها من المخاطر.[1]

– يساعد التحليل المالي على تقويم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشاة ومحاولة معالجتها ،وتقليل خطرها من خلال تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح ذلك .

– يستخدم التحليل المالي الأساليب والأدوات والمؤشرات المناسبة للتحليل واكتشاف العلاقة بين النسب والتحليل والمقارنة للقوائم المالية مما يساعد على تقويم الأداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاولة معالجتها.

–التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة ليسما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

– التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية فيمل يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.[2]

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

بما أن التحليل المالي أهمية كبيرة قد صنف إلى أنواع كما يلي[3]:

1) من حيث النطاق: ينقسم إلى:

أ–التحليل المالي على المستوى القومي: يقصد به تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية خلال مدة معينة أو تدخل ضمن عملية التقييم لكل العمليات المالية الداخلية في كل المقاييس الاقتصاد الوطني ككل، ويعتبر التحليل الاقتصادي الذي يدخل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

ب– التحليل المالي على مستوى المؤسسات: ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة سواء كان تهدف إلى تحقيق الربح أو تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها.[4]

2) **من حيث الشمولية:** وينقسم إلى نوعين:

أ– **التحليل المالي الشامل:** ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] أبو القاسم محمد، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص 255.
[2] وليد ناجي الحبالى، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الوراق للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص28.
[3] احمد محمد العداس، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص49.
[4] حمزة الشمي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء، عمان، الأردن، 1987، ص3.

ب- التحليل المالي الجزئي: يقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة حلال فترة زمنية معينة، مثل تحليل رأس المال العامل، تحليل مصادر التمويل الطويل الأجل وغيرها .

3) **من حيث الشكل:** وينقسم إلى نوعين:

أ- **التحليل المالي الرأسي:** يقصد بهذا التحليل قائمة مالية واحدة ولفترة مالية واحدة، وإجراء التحليل عليها تحليلا رأسيا وتعني بذلك تحديد نسبة كل عنصر أو بند من بنود القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها وكذلك يمكننا تحديد نسبة كل عنصر أو بند إلى إجمالي مجموعته التي ينتمي إليها داخل القائمة الخاصة، بنفس المنشاة وعن نفس الفترة المالية الواحدة وكما يمكن تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى إجمالي القائمة نفسها.[1]

ب- التحليل الأفقي: ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين من الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليين،

4) من حيث وضعية المحلل: ينقسم إلى نوعين:

أ- **التحليل المالي الداخلي:** يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، التدقيق الداخلي .....الخ

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشاة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب- التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل المالي الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ، وتحقيق أهدافها .[2]

الفرع الثالث: الأطراف المستفيدة منه:

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث نجد[3]:

1-**إدارة الشركة:** يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين وكذا محاولة سحب ثقة ذوي المصالح المشتركة من اجل تحقيق موقعها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد أضف إلى ذلك:

- مدى نجاح الشركة في تحقيق السيول.

[1] العربي وأخرون، **التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2003- 2004، ص 5.

[2] حنفي عبد الغفار ،**الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،1989، ص 57 -60.

[3] خلدون إبراهيم تشريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص94.

- مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية.
- معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة مع وضعية الشركات المنافسة.
- تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع وللتسويق.
- المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.

2) المساهمين والمالكين: يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات، ليسما في شركات المساهمة الكبيرة، فان الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسالة في غاية الأهمية الكبيرة، فان الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسالة في غاية الأهمية تكن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم.

3) المستثمرين والدائنين: تكمن أهمية نتائج التحليل بالنسبة للمستثمرين، في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

4) هيئة الأوراق المالية: حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الثقافة والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.

5) الغرف الصناعية والتجارية: من اجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.

6) مصلحة الضرائب: للتأكد من مدى وفاء الشركات اتجاه مصلحة الضرائب ،وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.

7) المصارف والمؤسسات المالية: من اجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتماد على مؤسسات التنقيط، بهدف إقرار منح الائتمان إليها.[1]

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي

تعدد الطرق والأدوات المستخدمة في التحليل المالي ماضيا وحاضرا بحيث يكون بإمكان المحلل المالي أن يختار منها ما يلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الطرق والأدوات في دراسته كعينة منح القروض أو لتقييم الماضي أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

[1] عدنان تائه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص31.

كما تختلف أساليب التحليل المالي حيث تضم التحليل المالي الرأسي والأفقي والتحليل باستخدام النسب المالية، وتخدم من خلال هذه التقنيات إلى اكتشاف ومعرفة المركز المالي للبنك وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في:

1) **تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة، بالاعتماد على منظور الذمة المالية أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2) **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3) **تقييم المردودية:** هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها .

4) **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولية، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة .[1]

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي:

تهدف عملية التحليل المالي وتفسير القوائم المالية، من خلال تحديد أساليب التحليل للبيانات إلى تمكين المحلل من تحديد جوانب القوة والضعف لدى الشركات سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية، وصولا إلى التقييم الشامل للأداء، مع بيان الرؤية الحديثة لدور المحلل المالي والتي تركز على قيامه بتقييم الأوراق المالية، بالإضافة إلى ربط ما يقوم به من تحليل بما يدور في الأسواق المالية وسيتم توضيح الجوهر الحقيقي لعملية التحليل المالي من خلال التعرف على أساليب التحليل المالي للبيانات المنشورة والتي تتضمن

[1] علاقة فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص13.

التحليل الراسي، والتحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات، ثم تحليل النسب المالية للتنبؤ بما سيكون عليه الوضع المالي للشركة.

وعليه يمكن تصنيف التحليل المالي طبقا للطريقة المستعملة لاستنباط واستكشاف العلاقات القائمة بين بعض بنود القوائم المالية حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة بهدف التعرف على حقيقة الوضع المالي والخروج باستنتاجات مرتبطة بالغاية المطلوبة على النحو التالي:

1) التحليل الراسي:

ينطوي هذا التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، كان نقارن بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة.

وبإيضاح آخر يعني تحليل كل قائمة مالية على حدا تحليلا راسيا وذلك بتحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية على قائمة الدخل، أو إلى مجموعة داخل القائمة المالية، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموعة القائمة نفسها .

2) التحليل الأفقي

التحليل الأفقي أو ما يسمى بتحليل الاتجاه يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن، بعكس التحليل الرأسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

لذا يلجا رجال الأعمال إلى استخدام أسلوب التحليل الأفقي لتلافي صفة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الراسي، حيث يتم دراسة البند أو العنصر، أو النسبة المالية خلال عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في حركة البند، أو النسبة خلال الفترة الزمنية محل المقارنة، والتي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشاة وعن أدائها المالي في المستقبل ولذلك نجد أن المحلل المالي يستخدم في التحليل الأفقي بيانات منشورة لعدة فترات مالية تصل أحيانا من 5 إلى 10 سنوات ،وتعامل الفترة المالية الأولى كسنة أساس، ليتم بعد ذلك إظهار قيمة كل بند من بنود القوائم المالية بنسبته إلى سنة الأساس، ويمكن أن يقتصر تحليل الاتجاه على البنود الرئيسية فقط .

3) تحليل النسب المالية:

من دراسة أساليب التحليل التي تم الإشارة إليها مسبقا، والتي يتم استخدامها للوصول إلى معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشاة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات الغير في عناصر القوائم المالية من خلال

التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، فانه يصبح من المطلوب استخدام وسائل تحليلية أكثر خصوصية، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما، وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشاة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات .

وان استخدام النسب المالية يعتمد أساسا على ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات مالية وغير مالية، كمية وغير كمية.[1]

ويمكن القول أن هذه النسب المالية ليست هدف في حد ذاته ولكنها مؤشر يسترشد به المحلل المالي للوصول إلى هدفه، لان العلاقة التي توفرها النسب المالية تختلف عن العلاقة التي تمثلها كل من مكونات هذه النسب على حدة، فالنسبة تقدم معلومات هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام النسبة، لذلك تستخدم النسب في إضفاء دلالات معينة على المعلومات الواردة، وتساعد النسب المالية في الوصول إلى حالة التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية المختلفة إذ من الصعب الموازنة بين سائر العوامل دون استخدام النسب وتعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، نفسها كما قد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، أو تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين .[2]

المطلب الرابع: دور التحليل المالي في منح القروض

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنتقل إلى ما يسمى بالميزانية المالية، فتصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الأولى بدراسة التوازن المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوازن المالي، أما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من أقدم واهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

أولا: التحليل المالي عن طريق التوازن المالي:

تقوم في هذه المرحلة بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن التي تعالج وتحلل الميزانية، وذلك باستخدام المؤشرات التالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1- رأس المال العامل (FR):

[1] أبو الفتوح علي فضالة ، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 19-20.

[2] **مرجع نفسه**، ص20-21

أ-**مفهوم رأس المال العامل:** يمكن تعريف رأس المال العامل على انه الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل موجبة وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.

وبناء عليه يمكن القول أن رأس المال العامل هو هامش للأمان الذي يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق، ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.[1]

وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية:

❖ **تعريفه وحسابه من اعلي الميزانية:**

رأس المال العامل (FR): هو ذلك الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة.

رأس المال العامل (FR) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

❖ **تعريفه وحسابه من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل: هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل =الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

والهدف من هذا التعريف هو انه يمكن في المستقبل أن يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحويلها إلى سيولة.[2]

ب – أنواع رأس المال العامل: هناك 3 أنواع لرأس المال العامل هي:

➢ **رأس المال العامل الخاص:** هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي دون الأخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، فهو عبارة عن مدى قدرة تمويل الأموال الخاصة للأصول الثابتة ويمكن حسابه ب:

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 147.
[2] **مرجع نفسه**، ص149

رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الصافي – ديون قصيرة الأجل

= الأموال الخاصة – القيم الثابتة

الهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** يعبر عن مجموع القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول إلى سيولة في اقل من سنة واحدة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة – الأصول المتداولة

الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، هذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة.

- **رأس المال العامل الخارجي:** هو ذلك الجزء من الاستخدامات الممولة من طرف رأس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الأجل مضافا إليها الديون قصيرة الأجل التي مولت الأصول المتداولة، إذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي –رأس المال العام الخاص

= مجموع الديون

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

هناك عوامل مؤثرة في رأس المال العامل نذكر منها: دورة الاستغلال، التغيرات الموسمية، القيمة المضافة، طبيعة نشاط المؤسسة.

والمجال المالي يصادف ثلاث حالات وهي:

- ✓ **الحالة الأولى: رأس المال العامل =0:** وتعبر هذه الحالة عن التوازن المالي الأدنى، ينتظر من خلالها تامين قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، لكن هذا التوازن يبقى نظريا فقط خاصة إذا علمنا أن دورة الاستغلال في المؤسسة تتميز بالتذبذب ينجم عنه عدم المطابقة بين السيولة من جهة والديون من جهة أخرى.[1]
- ✓ **الحالة الثانية: رأس المال العامل >0:** تتحقق هذه الحالة عندما يكون هناك فائض في السيولة على المدى، وتعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول تاريخ الاستحقاق.
- ✓ **الحالة الثالثة: رأس المال العامل <0:** في مثل هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (عدم القدرة على التسديد).

2-احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على انه قسط أو جزء من الاحتياطات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف المواد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ أن هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لان هذه الاحتياجات يمكن أن يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال.[2]

كما يعرف على أنه المقارنة من جهة الاحتياطات المرتبطة بالاستقلالية ومن جهة أخرى الموارد المقابلة لها.[3]

ويعرف أيضا على أنه النقد الذي تتوقف عليه المؤسسة وليس الذي تحتاجه المؤسسة من أجل تغطية استحقاقاتها.[4]

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى كل من:

أ-دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مواد التمويل + رصيد عمليات + رصيد عمليات خارج الاستغلال

ب – جدول التمويل:

[1] **مرجع نفسه**، ص150-151.
[2] **مرجع نفسه**، ص 152-153.

[3] Gde pallent , **Gestion financière de l'entreprise** , 6ème édition, sirey ,1977, p 135.
[4] Visa vona, **Pratique de gestion analyse prévisionnelle**, berti édition, tome2, alger, 1991, p151.

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدامات الدورية – الموارد الدورية + العمليات الغير دورية

ج– الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية)

3 –الخزينة:

تعرف على أنها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الأصول: خصم الأوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، أما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الأولى:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات – المساهمات البنكية الجارية

ثانيا: التحليل المالي عن طريق النسب المالي

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية، عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى لإدارة المؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها كشف وقياس نقاط القوة والضعف.

1-تعريف النسب المالية:

تعرف بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين احدهما بسط والأخر مقام، وهي نوضح نصيب المقام من وحدات البسط وهي تقاس بالنسب المئوية.

2-أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لانهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا على المستعمل أن يقوم باجتياز الأهم منها لذلك سوف نذكر أهمها:

1 نسبة تمويل الاستثمارات: تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالا، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين هذه النسبة الهامش الذي يتوفر في المؤسسة، ويتم حسابها ب:

نسبة تمويل الاستثمارات = الأموال الدائمة / القيم الثابتة

إذا كانت هذه النسبة اكبر من الواحد ، هذا يعني أن رأس المال العامل موجب.

2 نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، ويتم حسابها[1]:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

يشترط أن تكون اكبر من النصف (2/1) ، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية.

3-**نسبة التمويل الذاتي:** تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويتم حسابها ب:

نسبة التمويل الذاتي = مجموع الأصول / مجموع الديون

[1] الياس بن ساسي وقريشي يوسف، **التسيير المالي دروس وتطبيقات** ،ط2 ، دار وائل للنشر،2011، ص 135.

مرجع نفسه،ص136-137

4-نسبة **السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدة للمؤسسة خاصة اذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

5-نسبة دوران المخزون: هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون

هذه النسبة تدل على عدد مرات تحديد المخزون، وفي حالة ضربها في 12 شهرا تعبر بالشهور، وبالنسبة 360 يوما تعبر بالأيام، تقيس هذه النسبة مدة تدفق المخزونات في المؤسسة، وكل زيادة في هذه المدة تؤدي إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل .

6 -نسبة مدة تسديد قروض الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح

$$\text{معدل مدة تسديد قرض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + مبيعات أوراق سنة القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times \textbf{12 شهرا أو 360 يوم}$$

[1] طاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص 158-159

7-نسبة قروض الموردين: هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لان قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 12 \text{ شهرا أو } 360 \text{ يوم}$$

8 -نسبة الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة ب رأس المال الخاص،أي تقيس ربحية الأموال الخاصة وتحسب كما يلي[1] :

$$\text{نسبة الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رأس المال}$$

فإذا كان التحليل المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة وثمينة عن حالة المؤسسة، فان هذا التحليل لا يغني عن القيام بنوع أخر من الدراسة والتمحيص والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل لأنه وان كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة، فان النتائج منتظرة من المشروع، وإذا كانت سلبية وخاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا، من الممكن أن تؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا ويمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

[1] **مرجع نفسه**، ص161-162.

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا أن البنوك تعتبر خلية أساسية في بناء اقتصاد أي بلد من خلال تمويل المؤسسات والقطاعات المختلفة، إذ أن عملية منح القروض تتطلب آليات وإجراءات ودراسات محكمة ودقيقة من قبل مصلحة القروض للعدم الوقوع في خطر عدم التسديد، بدءا بالوثائق المقدمة والشروط الأساسية التي يتخذها البنك لمنح القروض إلى الدراسة التحليلية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية التي تعكس وضعية المؤسسة من الجانب المالي.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد

شهد الجهاز المصرفي تطورا هائلا ابتداء من الاستقلال إلى غاية 1989، والذي تعزز في السبعينات بإصلاحات مالية حيث اعتمد التمويل على الخزينة العمومية وإيرادات المحروقات، مما تسبب في إبعاد البنك المركزي والبنوك التجارية عن وظائفها الأساسية وقد دعم هذا الإصلاح في الثمانينات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والبنكية، وتبعتها إصلاحات أخرى تمثلت في قانون1986 وكذا قانون استغلالية المؤسسات 1988 الذي شهدت مراحله تحولات متعددة لكنها لم تكن كافية خاصة مع دخول الجزائر مع بداية التسعينات إلى اقتصاد السوق مما تطلب إكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى البنوك، وتجلى هذا من خلال قانون النقد والقرض 10/90 أعاد للبنك المركزي والبنوك التجارية وظائفها الأساسية التقليدية المتماشية مع اقتصاد السوق.

إن الانتقال إلى اقتصاد السوق أصبح عقبة تتجلى في بداية مراحلها باستقلالية المؤسسات هذا الانتقال يتطلب قطاعا مصرفيا متطورا يتعامل على أ ساس علاقات جديدة مع باقي القطاعات الاقتصادية.

بناء على هذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول :ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني :دراسة ميدانية لحالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول :ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تبيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

المطلب الأول :تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره بالإضافة إلى أهدافه.

أولا :نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذلك من خلال إعادة هيكله البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 106 / 82 المؤرخ في13 مارس1982 كرأس مالي قدر بواحد مليار و 200 ألف دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي1، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابع للقطاع وبصدور المرسوم 85/84 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أصبح يعرف ببنك الإيداع والتنمية وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبمقتضى القانون رقم88 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره2.2.000.000 دينار جزائري مقسما إلى2200 سهم أي بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد.

لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14-04-1990الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جمع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بنوعها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا :تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1- مرحلة:1982- 1990

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية يرجع هذا التخصص في مجال التمويل الذي فرضته آلية الاقتصاد المخططة الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

2-مرحلة :1991 -1999

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع بقائه الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل الشريك ذي الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم واستخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك للإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

-1991 : تم الانخراط في نظام سويفت Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

- 1992: تموضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

-1993 : الانتماء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.

-1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

- 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

-1998: بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوكCIB:La carte InterBancaire

3 -مرحلة 2000- 2007:

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والمساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفق التوجهات اقتصاد السوق الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

2000: القيام بتشخيص عامل نشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراءات عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه الشكوك في تحصيلها بغية تحديده مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوسLa Banque Assise والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز ، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع.

2005: في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الالكتروني للسماح لزبائنه بالاطلاع على رصيد حسابهم إلى جان بذلك فقد تم ابتكار قرض جديد قصير الأجليسمى A.I.G والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

2006: إصدار بطاقاتCBR: BADR de Retraiteالتي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006 .

بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي2007 ،فقد قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة وتعميمها على مستوى وكالاته.

ثالثا :أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة ، وتدعيم مركزه

التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى وبذلك أصبح لازما على القائمين على البنك بوضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تقرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8مليار دولار وينشط بواقع % 30 من التجارة الخارجية بالجزائر وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- ✓ توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن.
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- ✓ رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.
- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

- ✓ تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- ✓ معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق.
- ✓ فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- ✓ المشاركة في جميع الادخارات.
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- ✓ تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- ✓ تطوير المواد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- ✓ تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- ✓ إعادة تنظيم إدارة القروض.
- ✓ تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلخصت أهم محاوره في:

- ➢ إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- ➢ عصرنة البنك (تقوية تنافسية) .
- ➢ احترافية العاملين.
- ➢ تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.

- تطهير وتحسين الوضعية المالية؛

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع<< مديرية جهوية>> التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية. ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDGويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية هي:

- المديرية العامة.
- المجمع الجهوي للاستغلال.
- الوكالة المحلية للاستغلال.

أولا : المديرية العامة :هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

- ✓ مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- ✓ الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- ✓ مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات
- ✓ التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسامه ما يلي:

أ / **قسم الاستغلال والنشاط التجاري** :يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

ب / قسم القروض (القطاع العام والخاص::) هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

ج / قسم المديونية القانونية :يتكفل بالقضايا التي يوجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

د / قسم المفتشية العامة :يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ثانيا: المجمع الجهوي للاستغلال)(GRE): هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

1-المدير :من أهم وظائفه:

- ✓ عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية؛
- ✓ اقتراح كلما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له؛
- ✓ تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل وتقديم القروض .

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

2-السكرتارية :يتم فيها استلام البريد الوارد أو إصدار للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات استقبال مكالمات هاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال أو العملاء أو المدير هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

3-خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية حيث تقوم ب:

- ✓ مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الأمن؛
- ✓ تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن؛
- ✓ مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن،
- ✓ المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

4-خلية التكوين :تهتم هذه الخلية بما يلي:

- ✓ تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم.
- ✓ توجيه العمال من أجل التكوين.
- ✓ إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- ✓ تنظيم الملتقيات.

5-خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات إلى جانب ما يلي:

- ✓ متابعة القضايا التي فيها نازع على مستوى مصالح الفرع.
- ✓ فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- ✓ التسيير الجيد لمكتب الفرع.
- ✓ اقتراحات المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

6-نيابة مديرية الشؤون الإدارية :تتكون من عدة مصالح هي:

أ / **مصلحة المحاسبة** :التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومعلومات الإيداع والسحب مراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

ب / مصلحة الوسائل العامة :تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية كما تتكفل بالنظافة والأمن حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

ج / مصلحة المستخدمين :تهتم بثلاث جوانب:

- ➢ تحضير الأجر الشهري للعمال؛
- ➢ تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية؛
- ➢ الشؤون الاجتماعية مثل مصلحة الضمان الاجتماعي.

7-نيابة مديرية القروض والاستغلال :تتكون من المصالح التالية

أ / **مصلحة القروض** :تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

ب / مصلحة الاستغلال :مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

-تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض؛

-تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

ج /الوكالة المحلية للاستغلال :هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بولاية المسيلة، بحيث أن الوكالات المتواجدة بالمسيلة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل (1) :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

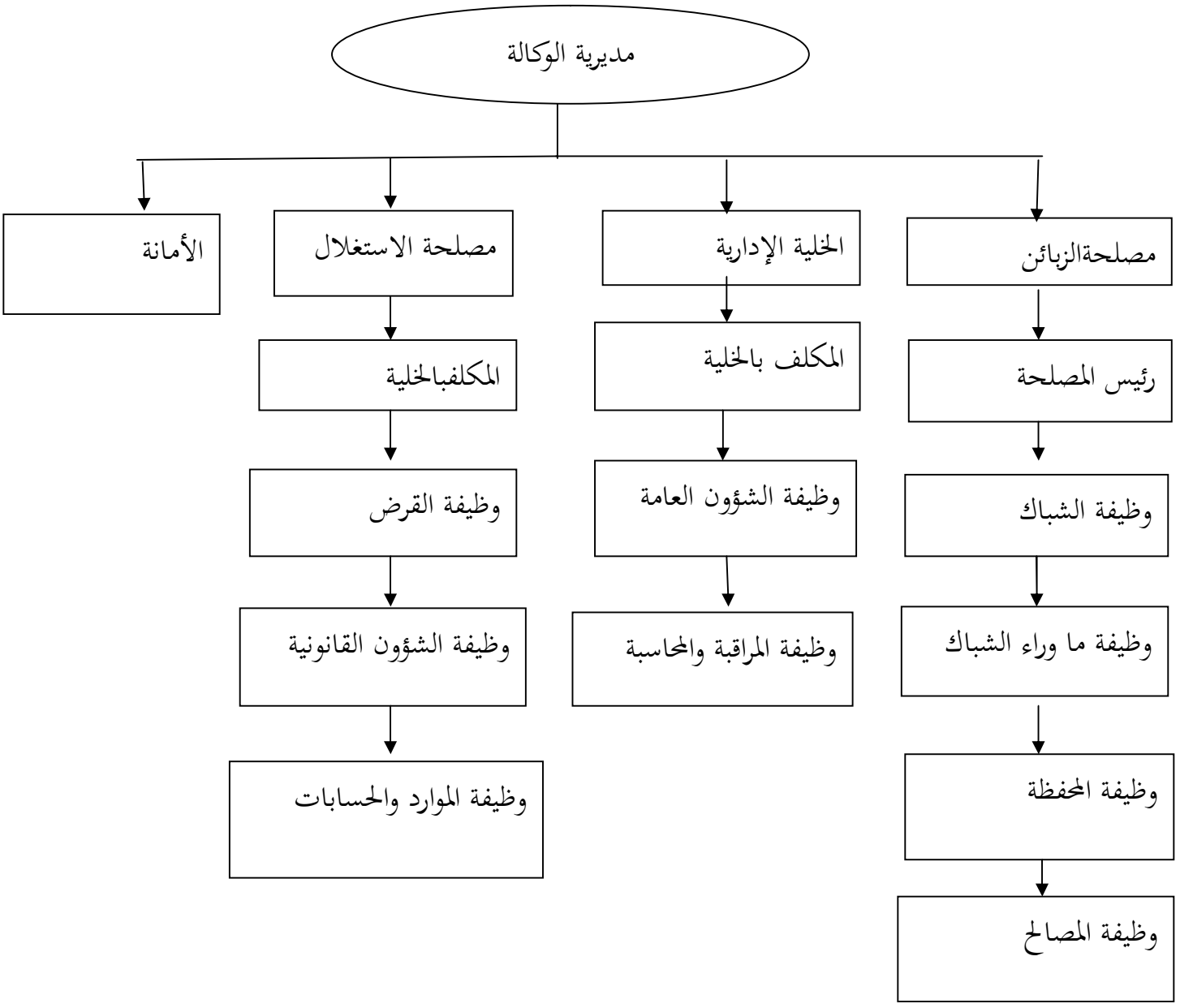

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثاني :دراسة حالة منح قرض استغلال لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات وآليات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراءات منح القرض.

المطلب الأول :الشروط الأساسية لمنح القروض

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من .الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

أولا :الشروط الأساسية لمنح القروض

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض ومن بين هذه الشروط نجد:

1/ أهلية الزبون :يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

2/ سمعة العميل :إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

3/ القدرة المالية :إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة البنك البدر محددة بنسبة % 70 لأي مشروع.

4/ خدمة الاقتصاد :يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

5/ خدمة المجتمع :وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع أن يخلق بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

6/الدراسة المالية :تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

ثانيا :الوثائق الضرورية لمنح القروض:

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي يشرح موضوع القرض؛
- ✓ السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها؛
- ✓ شهادة الإعفاء من الضرائب؛
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار.
- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع؛
- ✓ شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات .
- ✓ مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها؛
- ✓ وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

المطلب الثاني :عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات وآليات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هنا كمتابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل:

أولا :مرحلة الاستقبال:

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات:

1-استلام الملف :حيث يتكون الملف مما يلي:

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- ✓ طلب خطي .
- ✓ نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية .

- ✓ وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- ✓ شهادة عمل أو شهادات أخرى .
- ✓ دراسة تقنية واقتصادية للمشروع .

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي:

- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها .
- ✓ عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع .
- ✓ رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث:

- ❖ نسخة للملكين بالقروض.
- ❖ نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- ❖ نسخة للإدارة العامة.

2- التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.

3- تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

ثانيا :مرحلة الدراسة:

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

1-**قائمة مكونة من فقرات** :لتقديم المؤسسة، الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية ومالية.)

2-دراسة تحليلية :عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية ،جدول حسابات النتائج.)

3-تحديد نوع القرض: على أساس طلب الزبون وملفه.

4-تحديد قيمة القرض: إذا كان المبلغ:

- أقل أو يساوي 2.500.000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
- 2.500.000دج<المبلغ <50.000.000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال..
- أكبر تماما من 50.000.000 دج تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

- ✓ قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000 دج.
- ✓ قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

ثالثا :مرحلة اتخاذ القرار:

1- في حالة رفض الطلب: يعاد الملف لصاحبه.

2- في حالة الموافقة على طلب القرض: يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي:

أ/ الضمانات:

- **رهن حاضر** :قبل الاستفادة من القرض مثلا :رهن عقاري.
- **رهن غير حاضر** :بعد الاستفادة من القرض مثلا :رهن حيازي للعتاد .

ب/ الفاتورة.

ج /العتاد.

د / نسبة تمويل البنك :النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50٪ إلى 70 ٪بالمائة.

المطلب الثالث :دراسة ميدانية لقرض استغلال لدى بنك البدر

في هذا المطلب سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض استغلال (قرض الرفيق) مقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك من خلال إيضاح أكثر للآلية أو الكيفية التي يتم بها منح قرض استغلال ببنك الفلاحة والتنمية الريفية عملنا على الحصول على ملف قرض استغلال (الرفيق) من أجل التعرف ميدانيا على مختلف الآليات المتبعة للحصول على هذا النوع من الائتمان.

1-التعريف بالمستثمر طالب القرض:

-السيد (ق. م) هو مزارع فلاحي في بلدية أولاد منصور لديه مزرعة مساحتها 6.24 هكتار تحتوي على بناء وعمارة 12 - 80 ومسكن للأغراض الإدارية.

النشاط :المجال الفلاحي.

القطاع :الخاص.

-الجانب القانوني:

الاسم الاجتماعي :استغلال المزارع؛

الشكل القانوني :مستثمر فلاحي؛

2-نوع القرض المطلوب:

-قرض قصير الأجل فلاحي (قرض الرفيق) وهو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000دج..

-مدة استرجاعه 12 شهرا.

-دورية التسديد ثلاثية.

- تاريخ نهاية فترة استعمال القرض2015 /05/31

3-الغرض من القرض :لغرض شراء دواجن وتغذيتهم لمدة ثلاث أشهر.

4-تكوين ملف القرض:

إن تقديم القروض من قبل المؤسسات المصرفية تحظى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية وهذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من إجراء تقديم هذه القروض، وسوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض والآليات المتخذة من طرف البنك، ولقد اقتربنا منBDR لدراسة حالة طلب قرض استغلال مقدم من صاحب المشروع من أجل شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية، وكان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ-طلب القرض:Demande de credit :

في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، ومدته لا تتعدى سنة والهدف من القرض، في مثالنا هذا :القرض (الرفيق) هو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000دج.لغرض شراء دواجن بالإضافة إلى مواد أولية.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب-الوثائق الإدارية:

- ✓ السجل التجاريRegistre de commerce
- ✓ مستخرج الضرائب Extrait de role تستخرج من مديرية الضرائب ولا تتجاوز مدتها ثلاثة ثلاثة أشهر وتحمل ملاحظة-لاشيء-
- ✓ البطاقة الجبائية La carte Fiscale.
- ✓ شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise a jour.

ج-الوثائق التقنية :وتتمثل في ما يلي:

- ✓ الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع.
- ✓ الضمانات الممكن تقديمها.
- ✓ الضمانات (رهن عقار خاص بالمستثمر) لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

د-الوثائق المالية :وهي:

- ✓ تركيبات الاستثمار.
- ✓ جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة.
- ✓ مخطط التمويل.
- ✓ الميزانية الافتتاحية التقديرية.
- ✓ الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة.

5-دراسة الملف:

في دراسة ملف طلب القرض يقوم المكلف بالدراسات في البنك بدراسة الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من قبل الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي كراس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وكذا النسب المالية في مرحلة أولى.

وفي مرحلة ثانية يراقب البنك يرقم أعمال الزبون المنجز فعليا ودراسة ملاءته من خلال حركته حسابه لدى البنك حيث يجب أن يكون رقم الأعمال الحقيقي ورقم الأعمال المودع لدى البنك متقاربين.

وقبل إعطاء القرض ينبغي على الزبون إحضار الضمانات بعد إمضاء اتفاقية قرض للاستغلال بينه وبين البنك والتي تحتوي على معلومات عن مقدم طلب القرض (اسمه، عنوانه) ونوع القرض المطلوب من قبلها (قرض بواسطة الصندوق) وتحديد العمولات والضمانات المقدمة وغيرها من الشروط المتفق عليها.

أولا :عرض للدراسة التحليلية للمستثمر طالب القرض.

جدول 01: تركيبات الاستثمار الخاصة بمشروع المستثمر ألفلاحي

البيان	الكمية	المبلغ	مصدر التمويل
تكلفة دراسة المشروع	1	120000.00	**أموال خاصة**
مصاريف أولية	1	700000.00	**أموال خاصة**
تغذية الأنعام وحدة	3	5800000.00	**أموال خاصة**
بني حركة الدواجن+ إدارة	1275 م	20600424.00	**أموال خاصة**
الإدارة		7655142.51	**أموال خاصة**
بئر		3850069.86	**أموال خاصة**
بطارية تربية الدواجن+ نظام جمع البيض		27352000.00	**قرض التحدي طويل الأجل**
دواجن	38400	20217600.00	**قرض الرفيق**
تأمينات		17690400.00	**أموال خاصة**
تغذية لمدة 3 أشهر	4320	2050000.00	**قرض الرفيق**
كهربائي مولد	1	2050000.00	**قرض التحدي**
مجموع الاستثمارات		**108280051.11**	

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال جدول تركيبات الاستثمار تبين لنا أن المستفيد طلب قرض الرفيق قصير الأجل كقرض استغلال يستعمل لغرض شراء دواجن + مواد أولية بمبلغ إجمالي مقدر ب 3.7.908.000 :دج

جدول رقم 02: مخطط التمويل الخاص بالمستثمر الفلاحي

الوحدة :دج

البيان	المبلغ	النسبة٪
أموال خاصة	3.5.170.051.11	%32.48
قرض طويل الأجل (التحدي)	3.5.202.000	%32.51
قرض قصير الأجل (الرفيق)	3.7.908.000	35.01%
المجموع	**10.8.280.051.11**	**100%**

المصدر :وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال جدول مخطط التمويل الخاص بالمستثمر نلاحظ أن تمويل المشروع من مصدرين أساسيين بالإضافة إلى المساهمات الشخصية وهما قرض طويل الأجل(التحدي) وقرض قصير الأجل (الرفيق) قرض الاستغلال.

جدول رقم03: حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة

الوحدة :دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
إنتاج مباع	101184000	101184000	101184000
رقم الأعمال	101184000	101184000	101184000
61 – المواد والسلع المستهلكة	82265241	82265241	82265241
62-الخدمات	888890.34	888890.34	936279.37
المجموع الجزئي-62(61)	**83154131.94**	83154131.94	83201520.97
القيمة المضافة	18029868.06	18029868.06	17982479.03
63-تكاليف المستخدمين	1175040	1175040	1175040
64-الضرائب والرسوم	607104	607104	607104
66 -تكاليف العمال	2720000	2584000	2454800
68-مخصصات الإهلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71

مجموع التكاليف الاستغلالية	10775602.71	10639602	10510402.71
إجمالي إيرادات الاستغلال	7254265.36	7390265.36	7472076.32
ضرائب على الدخل	725426.54	725426.54	739026.54
النتيجة الصافية للاستغلال	6528838.82	6651238.82	6724868.69
مخصصات الإهلاك	6273458.71	6273458.71	6273458.71
التدفقات النقدية	12802297.53	12924697.53	12998327.40
تسديد الديون	00	00	5867000
التدفقات النقدية الصافية	12802297.53	.12924697.53	7131327.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات قادمة نلاحظ التدفقات النقدية الصافية للسنة الثانية أكبر من السنة الأولى والسنة الثالثة.

جدول رقم04 : الميزانية الافتتاحية

الوحدة: دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاستثمارات		راس المال	
مصاريف إعدادية	30644140.74	المساهمات الشخصية	35170051.11
تهيئات وتركيبات	32105636.37		
آلات وتجهيزات النشاط	33152000	الديون	
معدات الكهرباء	2050000	الديون طويلة الأجل	35202000
المتاحات	37907000	الديون قصيرة الأجل	37908000
مجموع الأصول	**108280051.11**	**مجموع الخصوم**	**108280051.11**

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال جدول الميزانية الافتتاحية نلاحظ أن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم.

جدول رقم05: الميزانية التقديرية لثلاث سنوات قادمة جانب الخصوم.

الوحدة :دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35710051.11
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64

الديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
الديون قصيرة الأجل	–	–	–
نتيجة الدورة	6528838.82	6651238.82	6724868.96
مجموع الخصوم	**76900889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال الجدول نلاحظ أن: الأموال الخاصة في السنة الأولى والسنة الثانية والثالثة متساوية ومجموع الخصوم تأتي السنة الثالثة ثم السنة الثانية ثم السنة الأولى.

جدول رقم 06: الميزانية التقديرية جانب الأصول

الوحدة :دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الاستثمارات			
مصاريف إعدادية	2451531.80	1838648.85	1225765.90
تهييئات وتركيبات	29965260.61	27824884.85	25684509.10
آلات وتجهيزات النشاط	29836800	26521600	23206400
تجهيزات الكهرباء	1845000	164000	1435000
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	**76900889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

من خلال الجدول الميزانية التقديرية لجانب الأصول نلاحظ أن مجموع الأصول للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

*الآن أصبح بإمكاننا جدولة الميزانيات التقديرية المختصرة من جانب الأصول والخصوم على التوالي:

جدول رقم 07: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول:

الوحدة :دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأصول المتداولة	-	-	-
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	**7690889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول

من خلال الجدول الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول نلاحظ أن: مجموع الأصول للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

جدول رقم 08: الميزانية التقديرية المختصرة جانب الخصوم

الوحدة :دج

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
	35170051.11	35170051.11	35170051.11
	35202000	35202000	35202000
النتيجة الصافية	**6528838.82**	**6651238.82**	**6724868.69**
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64

مجموع الخصوم	**76900889.93**	**83552128.76**	**84409997.45**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم

من خلال الجدول الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم نلاحظ أن: مجموع الخصوم للسنة الثالثة أكبر من السنة الثانية والسنة الأولى.

ثانيا: من خلال الميزانيات التقديرية جانب الأصول وجانب الخصوم أصبح بالإمكان حساب بعض المؤشرات والنسب المالية:

أولا :حساب مؤشرات التوازن المالي:

- ✓ رأس المال العامل (FR) = الأموال الدائمة–الأصول الثابتة
- ✓ احتياجات رأس المال العامل(BFR) = رأس المال العامل – المتاحات
- ✓ الخزينة (TR) = رأس المال العامل (FR) –احتياجات رأس المال العامل(BFR)

جدول رقم09: حساب مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
رأس المال العامل)(FR)	6273458.70	12546917.41	12953376.11
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
احتياج رأس المال العامل)(BFR)	6528838.83-	13180077.64-	19904946.34-

الخزينة **FR-BFR=TR**	12802297.53	25726995.05	32858322.45

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات التقديرية المختصرة.

❖ **رأس المال العامل:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول

من الجدول رقم**09** نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الثلاث أي أن هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجهة للأصول المتداولة، وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع وملائمتها، وبالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

❖ **احتياج رأس المال العامل:**

احتياج رأس المال العامل = احتياج التمويل– موارد التمويل

= ديون قصيرة الأجل– القروض المصرفية

من خلال الجدول رقم**09** نلاحظ أن المشروع حقق احتياج رأس مال عامل خلال السنوات الثلاثة حيث كان سالبا، وهذا يعني أن الموارد أكبر من الاستخدامات، والمشروع له فائض في الاحتياجات وهي حالة جيدة للمشروع.

❖ **الخزينة:**

الخزينة = رأس المال العامل–احتياج رأس المال العامل

من الجدول رقم **09**نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات وهذا راجع الى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، ومنه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، وهذا مؤشر جيد للمشروع.

ثانيا :حساب النسب المالية:

1-نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب كما كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاصول الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

-2نسبة التمويل الذاتي:

تبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمار دون اللجوء إلى القروض البنكية وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-نسبة الاستقلالية المالية:

تبين هذه النسبة مدى درجة الاستقلالية التي تسمح بها، يشترط أن تكون أكبر من النصف (2/1) وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

4-نسبة الأموال الخاصة

تبين مدى مساهمة الأموال الخاصة في تمويل أصول المؤسسة وتحسب كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / رأس المال

جدول رقم10 : حساب النسب المالية

النسب المالية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الدائمة	70372051.11	70372051.11	64505051.75
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
نسبة التمويل الدائم	1.09	1.21	1.25
نسبة الاستقلالية المالية	0.4997	0.4997	0.5452
نسبة التمويل الذاتي	0.545	0.608	0.682
نسبة الأموال الخاصة	0.1856	0.1891	0.1912

المصدر :من إعداد الطالبتين بناء على الميزانيات التقديرية

التعليق:

سنكتفي بالتعليق على نسبة التمويل الدائم.

حيث تعتبر نسبة التمويل هامة جدا فهي تعبر عن مدى تمويل الاستعمالات الثابتة بالموارد الدائمة، ويجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تكون المؤسسة في أمان.

فمن خلال الجدول رقم**10** نلاحظ أن المشروع في أمان لأن النسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة الأولى على التوالي:1.09، 1.21،1.25 .

ثالثا :القراءة التحليلية للوضعية المالية :

انطلاقا من الوثائق المقدمة :(جدول حسابات النتائج المتوقع الميزانية التقديرية) يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية:

 القيمة المضافة: باعتبار القيمة المضافة في التحليل المالي هي الفائض الذي تحققها لمؤسسة، وهي مقدار ما أضافته هذه المؤسسة إلى ما استخدمته من موارد.

حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن القيمة المضافة ثابتة خلال السنة الأولى والثانية على التوالي108029868.06: ، 18029868.06 ،ثم تعود للانخفاض في السنة الثالثة إلى:

17982479.03وهذا نتيجة القيام بعملية الصيانة ومراقبة الآلات ولم ينتج عنه انخفاض نشاط المؤسسة، وهذا مؤشر ايجابي لعملية تسيير نشاط المشروع.

التدفق النقدي :هو واحد من بين أهم المؤشرات المالية المعتمدة في دراسة تسيير المؤسسات اذا كان التدفق النقدي يعني محاسبيا الزيادة النقدية المتولدة نتيجة عمليات تشغيل لفترة محددة، فهو يمثل الفائض أو الزيادة المترتبة عن تسيير نشاط المؤسسة خلال دورتها المحاسبية.

ونلاحظ من الجدول حسابات النتائج المتوقع أن قيم صافي التدفقات النقدية عرفت ارتفاعا خلال السنتين الأوليتين على النحو التالي12802297.5 ،12924697.53، لتعود إلى الانخفاض بقيمة 713327.40 في السنة الثالثة نتيجة لتسديد الديون المؤسسة وهي مؤشر إيجابي في عملية تسيير المشروع لأنها تعتبر إمكانية ايجابية للتمويل الذاتي للمشروع وإمكانية تجاوزها لمختلف الأخطار المحتملة.

رابعا :تقييم المشروع وقرار الوكالة في اتخاذ القرار:

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسة الجوانب التقنية والاقتصادية للقرض وتحليل الميزانيات الثلاث وإعادة ترتيبها مما يسمح بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية بإثبات الهيكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة وإظهار الوضعية التوازني لها.بالإضافة إلى معرفة كل من نسبة السيولة، المردودية، تغطية المحزونات.

ومن خلال القراءة التحليلية للوضعية المالية للمشروع والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.

انطلاقا من هذه الآليات المتبعة، وانطلاقا من كل هذه المؤشرات المالية، وإضافة إلى الضمانات الممنوحة والتي التزم بها المستثمر طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهائي لملف قرض الزبون

المستثمر الفلاحي ونقول أن: البنك ممثلا في الوكالة 907 وبعد اطلاعه على بيانات الملف المدروس والدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع وتحليل بعض المؤشرات المالية، جاء قراره بقبول ملف طلب القرض للمستثمر الفلاحي من أجل شراء دواجن بالإضافة الى المواد الأولية موفقا وسليما واستوفى الملف كل الشروط اللازمة وعملا منه على تجاوز خطر عدم التسديد بالدرجة الأولى تم فرض ضمانات بنكية على المستثمر والذي بدوره قام بالالتزام بها مما يعني استفتاء كل الشروط من الجانبين مما يجعل المعادلة البنكية متوازنة الأطراف.

وبالتالي جاء قرار البنك بمنح قرض الرفيق للزبون قرار سليما.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مصالحه وتعرفنا على مكانته التي احتلها بين مختلف البنوك، مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية التي تسعى إلى ما تبوئه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم وظائفه من خلال الدور التمويلي الذي يقدمه لمختلف العملاء وبالخصوص المؤسسات الاقتصادية والتي لها دور هام في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر التمويل البنكي بالنسبة لها بمثابة العصب الرئيسي من أجل مواجهة المنافسة والتصدي لأي مستجدات جراء تأثير المحيط الخارجي وتطرقنا أيضا إلى الآليات التي تمنح بها القروض والشروط الأساسية لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ومما سبق فإن البنك من خلال دراسة لملف طلب القرض المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هما :الضمانات المقدمة من طرف العميل بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة، فكلما كانت هذه النتائج إيجابية كلما تضاعفت احتمال قبول القرض.

الخاتمة

إن للقطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي، وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على أحسن وجه، من خلال وضع سياسة عمل رشيد يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

والبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث تقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار، وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر: سمعة العميل، ومكانته، ومقدرته المالية، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من قبله، فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك واخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح مابين 30٪و50٪ وكل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى ما يلي:

1- النتائج:

بعد الدراسة النظرية والميدانية، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ❖ البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- ❖ يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان ، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف، لان التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي.
- ❖ التحليل المالي يعتبر الأداة الهامة بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.
- ❖ ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- ❖ من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة يلاحظ ان المؤسسة لن تقع في الخطر المالي في المستقبل.

- ❖ إن التحليل المالي هو أداة لمعالجة البيانات المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

2- **اختبار الفرضيات:**

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تم التوصل إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة.

- **الفرضية الأولى:** والتي كان محتواها تعتبر البنوك هي الملجأ الأمثل للحصول على القروض لان وظيفتها الأساسية هي منح القروض ،وهي فرضية صحيحة، لان البنوك التجارية هي الملجأ الأمثل للحصول على القرض بمختلف أنواعه، كقروض الاستغلال، وقروض الاستثمار، حيث يقوم بدراسة شاملة حول طالب القرض، فوظيفة البنوك التجارية الأساسية هي منح القروض وجمع الودائع.
- **الفرضية الثانية:**والتي محتواها تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة تتمثل في تقييم الضمانات بالشكل الأكثر من اللازم وتخطي قواعد منح القروض المعمول بها في البنك وكذا تجديد القروض أوتوماتيكيا بمبلغ أكبر من اللازم، وهي صحيحة، حيث تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة منها: تخطي قواعد منح القروض المعمول بها في البنك، فيجب وضع وكالات التامين على الخطر.
- **الفرضية الثالثة:** والتي محتواها هناك أن عدة طرق للوقاية من المخاطر منها السير الذاتي للحوادث وضع وكالات التامين،متابعة الملفات، وهي صحيحة، حيث للوقاية من المخاطر عدة طرق ومنها وضع وكالات التامين....
- **الفرضية الرابعة:**والتي محتواها أن يعتبر التحليل المالي الأداة الأساسية في منح القروض من طرف البنك.وهي صحيحة، حيث يعتبر التحليل المالي الأداة الجوهرية في منح القروض من طرف البنك.
- **الفرضية الخامسة:**والتي محتواها أن التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة لما له من دور كبير في تحقيق المردودية و معرفة الاختلافات والتوازنات المالية التي تواجه المؤسسات المالية، كما له دور أيضا في تحقيق المردودية وتحسين السيولة، وهي فرضية صحيحة، حيث بواسطة التحليل المالي يمكننا معرفة الاختلالات، والتوازنات المالية ومعرفة مردودية المشروع.

3-التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتواصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات نلخصها فيما يلي:

- ✓ إتباع سياسة التامين على القروض.
- ✓ من جانب المقترض يجب أن يكون طلب القرض مدعما بقدرته على السداد.

- ✓ الاعتماد على المناهج الإحصائية الجديدة في دراسة وتقييم القروض.
- ✓ توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.
- ✓ الحرص على أن تكون القروض الممنوحة موجهة للمشاريع ذات أولوية والتي تخدم الاقتصاد.
- ✓ توفير جهاز فعال وشبكة معلوماتية ذو كفاءة عالية لدراسة ملفات طلب القرض.

4-آفاق الدراسة:

يبقى المجال مفتوح للباحثين في هذا الموضوع، حيث نتمنى إجراءات من الدراسة حول دور التحليل المالي في منح القروض لدى البنوك التجارية إذ بقيت الكثير من النقاط تستحق التوضيح والدراسة بشكل أعمق تتمثل في مدى اعتماد البنوك التجارية على تطبيق نماذج إحصائية وبرامج حديثة موجهة لدراسة تحليلية شاملة للمؤسسة طالبة القرض دراسة دقيقة ومحكمة لتجنب الوقوع في خطر عدم التسديد.

ونقترح دراسة العناوين التالية:

- ➢ إمكانية تطبيق أدوات أخرى بخلاف التحليل المالي.
- ➢ فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة.
- ➢ ا دور التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.

قائمة المراجع

❖ ***المراجع باللغة العربية:***

أولا: الكتب

1_ احمد حشيش عادل، **اقتصاديات النقود والبنوك**، ط3، بيروت ،1996.

2-أبو القاسم محمد الشحيح، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان ، 2000.

3-إبراهيم عبد الحليم، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان، 2008.

4-أبو الفتوح على فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.

5-السالم مؤيد سعيد، **نظرية المنظمة**، ط2، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2005.

6-الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

7-حمزة الشمسي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار الصفاء،عمان، الأردن، 1987.

8-حنقي عبد الغفار، **الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989 .

9-خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

10-خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

11-سليمان بنفاسة، **أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

12-شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد النقود والبنوك**، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية،1992 .

13-طاهل فاضل البياتي، **اساسيات العمل المصرفي**، ط1 ديوان المعاصرة دار وائل للنشر، .2013

14-عبد المعطي رضا ومحفوظ احمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، عمان ،1999.

15-عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر ،2007.

16-عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية،2014.

17-عبد الحليم كراجه وفارون تتدارك، **التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2006.

19-عدنان تائه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2008.

20-مصطفى عمان، القانون التجاري، العقود التجارية وعمليات البنوك، الإسكندرية ،1999.

21-محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.

22-منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

23-ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي**،جزء1، دار الهداية العامة، عمان، الأردن ،1998.

24-هبل عجمي جميل الجنابي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط2 ، دار النشر وائل ،2014.

25-هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000،

26-وليد ناجي الجبالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الوراق للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2004.

ثانيا: المذكرات

1-أهمية العربي وآخرون، **التحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة بومرداس، 2004.

2-علاقة فاطمة، **دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.

3-مجروب عبد القادر، مادي إبراهيم، **دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات**، مذكرة تخرج، دفعة2004، 2005.

3--مريم عتاب، **دور التحليل في إدارة المخاطر البنكية**، دراسة حالة بنك بدر، مذكرة لنيل شهادة المستر جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

1- Gde pallent , **Gestion financière de l'entreprise** , 6éme édition, sirey ,1977 .

2- Visa vona, **Pratique de gestion analyse prévisionnelle**, berti édition, tome2, alger, 1991.

.

قائمة الملاحق

tissement d'installation est résumé dans le tableau suivant :

investissements installation.

	Quantité	Montant	Source financement
étude	1	120 000,00	Apport
Frais préliminaires	1	700 000,00	Apport
Unité Aliments de bétails	3 T/h	5 800 000,00	Ettahadi
Bâtiment élevage (80 x 15 m) + adminis.	1275 m²	20 600 424,00	Apport
Administration	110 m²	7 655 142,51	Apport
Forage		3 850 069,86	Apport
Batterie pondeuses + système ramassage d'œufs et de fientes + refroidissement + Electricité (CIF port Alger)	Lot	27 352 000,00	Ettahadi
Poulettes démarrées	38400	20 217 600,00	RFIG
Assurances	Lot	2 244 414,74	Apport
Alimentation 3 mois (qx)	4320	17 690 400,00	RFIG
Groupe électrogène	1	2 050 000,00	Ettahadi
Total investissements		**108 280 051,11**	

L'investissement est assez lourd. Le montage financier suivant est proposé.

II.2- Modalités de financement du projet

II.2.1- Structure de financement

e financement du projet se fera à partir de deux sources. La période investissement représentant installation du projet nécessiterait un apport de **108,28 millions de dinars.**

bleau N° 7 : Structure de financement.

	Montant	%
nds propres	35 170 051,11	32,48
édits long terme	35 202 000,00	32,51
édit court terme RFIG	37 908 000,00	35,01
tal	**108 280 051,11**	**100,00**

montant est assuré par les fonds propres du promoteur à raison de 32,5% du total des investissements orage équipé en plus de la construction du bâtiment d'élevage et administration). De même, un crédit G pour une année a été inclus pour financer trois mois d'aliments et l'acquisition de poulettes. Il titue 35% du coût du projet.

13

	1ère année	2ème année	3ème année	4ème année	5ème année	6ème année	7ème année
Chiffre d'affaires total	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00	101 184 000,00
Charges d'exploitation							
61- Matières et fournitures consommées							
Achat Aliments	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60	59 628 441,60
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00	20 217 600,00
Alvéoles	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00	2 419 200,00
62- Services							
Entretien - réparation	473 890,34	473 890,34	521 279,37	521 279,37	573 407,31	573 407,31	573 407,31
Frais vétérinaires	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00	120 000,00
Téléphone	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00	85 000,00
Gaz-Electricité	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00	210 000,00
Sous-total (61-62)	**83 154 131,94**	**83 154 131,94**	**83 201 520,97**	**83 201 520,97**	**83 253 648,91**	**83 253 648,91**	**83 253 648,91**
Valeur ajoutée	**18 029 868,06**	**18 029 868,06**	**17 982 479,03**	**17 982 479,03**	**17 930 351,09**	**17 930 351,09**	**17 930 351,09**
63-Frais de main d'œuvre	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00	1 175 040,00
64- Impôts et Taxes	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00	607 104,00
65- Frais Financiers	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	617 795,10	411 863,40
66- Frais divers							
. Assurances	2 720 000,00	2 584 000,00	2 454 800,00	2 332 060,00	2 332 060,00	2 215 457,00	2 215 457,00
68- Dotations aux amortissements	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	6 273 458,71	5 660 575,76	5 660 575,76
Sous total	**10 775 602,71**	**10 639 602,71**	**10 510 402,71**	**10 387 662,71**	**10 387 662,71**	**10 275 971,86**	**10 070 040,16**
Résultat brut	**7 254 265,36**	**7 390 265,36**	**7 472 076,32**	**7 594 816,32**	**7 542 688,39**	**7 654 379,23**	**7 860 310,93**
Impôts forfaitaires	725 426,54	739 026,54	747 207,63	759 481,63	754 268,84	765 437,92	786 031,09
Résultat net d'exploitation	**6 528 838,82**	**6 651 238,82**	**6 724 868,69**	**6 835 334,69**	**6 788 419,55**	**6 888 941,31**	**7 074 279,84**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL – 2ème année -

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fourniture consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 154 131,94**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**18 029 868,06**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Diver			
• Assurances	2 584 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 639 602,71**		**18 029 868,06**
Résultat brut			**7 390 265,36**
Impôts sur le bénéfice	739 026,54		
Résultats net d'exploitation			**6 651 238,82**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL – 3ème année -

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fourniture consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	521 279,37		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 201 320,97**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**17 982 479,03**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Diver			
• Assurances	2 454 800,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 510 402,71**		**17 982 479,03**
Résultat brut			**7 472 076,32**
Impôts sur le bénéfice	747 207,63		
Résultats net d'exploitation			**6 724 868,69**

Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Fonds propres**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	0,00	3 064 414,74	· Apport du promoteur	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	0,00	32 105 636,37		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	0,00	33 152 000,00	**DETTES**	
Equipement électricité	2 050 000,00	0,00	2 050 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
				Crédits RFIG	37 908 000,00
Disponibilités	37 908 000,00		37 908 000,00		
TOTAL	**108 280 051,11**	**0,00**	**108 280 051,11**	**TOTAL**	**108 280 051,11**

BILAN PREVISIONNEL Premier exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	612 882,95	2 451 531,80	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	2 140 375,76	29 965 260,61		
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	3 315 200,00	29 836 800,00	**DETTES**	
Equipement électricité	2 050 000,00	205 000,00	1 845 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	12 802 297,53		12 802 297,53	**Résultat de l'exercice**	6 528 838,82
TOTAL	**83 174 348,64**	**6 273 458,71**	**76 900 889,93**	**TOTAL**	**76 900 889,93**

BILAN PREVISIONNEL Deuxième exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 225 765,90	1 838 648,85	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	4 280 751,52	27 824 884,85	· Résultat en instance	6 528 838,82
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	6 630 400,00	26 521 600,00	Affectation	
Equipement électricité	2 050 000,00	410 000,00	1 640 000,00	**DETTES**	
				Crédit long terme	35 202 000,00
Disponibilités	25 726 995,05		25 726 995,05	**Résultat de l'exercice**	6 651 238,82
TOTAL	**96 099 046,17**	**12 546 917,41**	**83 552 128,76**	**TOTAL**	**83 552 128,76**

BILAN PREVISIONNEL Troisième exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	**VALEUR BRUTE**	**AMORT**	**VALEUR NETTE**	**LIBELLE**	**MONTANT**
Investissements				**Capitaux permanents**	
Frais préliminaires	3 064 414,74	1 838 648,85	1 225 765,90	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	6 421 127,27	25 684 509,10	· Résultat en instance	13 180 077,64
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	9 945 600,00	23 206 400,00	Affectation	
Equipement électricité	2 050 000,00	615 000,00	1 435 000,00	**DETTES**	
				Crédit long terme	29 335 000,00
Disponibilités	32 858 322,45		32 858 322,45	**Résultat de l'exercice**	6 724 868,69
TOTAL	**103 230 373,57**	**18 820 376,12**	**84 409 997,45**	**TOTAL**	**84 409 997,45**

28

Annexe 2 : Tableaux des comptes de résultats prévisionnels.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL – 1ère année –

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fourniture consommées		**71 -Production vendue**	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	**83 154 131,94**		**101 184 000,00**
Valeur Ajoutée			**18 029 868,06**
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 720 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	**10 775 602,71**		**18 029 868,06**
Résultat brut			**7 254 265,36**
Impôts sur le bénéfice	725 426,54		
Résultats net d'exploitation			**6 528 838,82**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في كيفية منح القروض الائتمانية، حيث يسعى هذا الأخير إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة ورشيدة خاصة أثناء القيام بعمليات الإقراض، ولتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة، قمنا بدراسة نظرية تم فيها تقديم مفاهيم شاملة عن القروض و البنوك التجارية وكذا دور التحليل المالي في منح القروض، أما الجزء التطبيقي فقد قمنا بإسقاط ما تم تناوله في الجزء النظري على إحدى البنوك الجزائرية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة– وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– يعتمد في منح القروض أساسا على عنصرين هما: الضمانات المقدمة من طرف العميل، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يتعرضان لدراسة تحليلية معمقة من طرف البنك، تمول القرض يعتمد أساسا على النتائج المحصل عليها من خلال هذه الدراسة.

– المؤسسة لها قدرة عالية على تسديد ديونها وهذا ما يسمح لها بالحصول على القرض في وقت الحاجة.

– إن التحليل المالي هو أداة لمعالجة البيانات المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية – التحليل المالي – السيولة – القروض.

Abstract:

this study aimed to find out the role of financial analysis in how credit is given, as it seeks to make sound and rational financial decisions, especially in lending operations. As for the practical part, we omitted what was dealt with in the theoretical part of an Algerian bank, the agriculture and rural development bank (BRD) – the m'sila agency – and the study reached a number of conclusions, the most important of which is that the granting of loans is based mainly on two elements:

guarantees provided by the client and an analysis of the financial situation of the institution, both of which are subject to in-depth analytical study by the bank.

· the corporation has a high solvency which allows it to obtain a loan in time of need.

· financial analysis is a tool to process enterprise data to obtain information used in decision-making and assessing the financial performance of organizations.

Keywords: commercial Banks – financial analysis – liquidity – loans

تم بحمد الله